صباح جامعي

البحث عن وظيفة في العراق يمر عبر مسارات مختلفة ، منها "الواسطة" وتعريفها : قريب أو صديق أو رجل معجب بامرأة يبدي استعداده بتعيين فلان أو فلانة "في أغلب الأحيان" في دائرة حكومية معيّنة ، أو الطريق الثانية (الرشوة) ، وتتلخص في أن : المرتشي يحصل على ٢٠ ورقة "خضرة" دولار ، قبل التعيين وبعد أن يستلم الموظف "الراشي" الأمر الإداري يتم تبادل النصف الآخر من الصفقة، وهي ٢٠ ورقة جديدة. فضلا عن وجود طريقة أخرى استحدثت في العراق وهي "القرعة" ، وقد اعتاد العراقيون على القرعة في "سحوبات" الجوائز على تلفزيون أو حاسبة أو "خلاط" كهربائي . ولكن على وظيفة (أمر غريب) ! المهم ، يقول القائمون على سياسة التعيينات في الدولة : إن عدد المتقدمين للحصول على وظائف حكومية مهول ولا يمكن تغطيته وفق إمكانات الدولة ، ونظراً إلى أن الحكومة تريد أن يحصل كل شخص على التعيين بمنتهى "الشفافية والنزاهة" لجأنا إلى "القرعة" . وحسب النتائج التي لمسناها مؤخراً من هذا (الابتكار) تلخصت في : ٣٠٠٠ متقدم على وظيفة إدارية ، الفائز ستة أشخاص فقط ! أما الطرق الأخرى والمستخدمة في العالم التي تعتمد معيار الكفاءة والشهادة "غير المزورة طبعا" والخضوع إلى اختبارات ،موجودة أيضا في العراق ولكن نسمع عنها ولا نشهدها !

النواب ردّاً على التعليم العالي: الوزارة تعجلّت في إصدار حكمها

مشروع قانون مُنح الطلبة الجامعيين يضل طريقه إلى التشريع !

طلاب يلجأون إلى تقسيم الوقت بين الدراسة والعمل بسبب النفقات العالية!

□ بغداد / وائل نعمة

جيوش المتخرجين

جيوش المتخرجين من الجامعات العراقية المختلفة ، والتي تتفاخر وزارة التعليم العالي باستحداثها كليات وأقساما علمية جديدة ، وإضافة تخصصات فريدة ، يصطدمون بعدها بان اختصاصاتهم "النادرة" ، لا مكان لها في العراق ، وأحيانا جهات إدارية في مؤسسات الدولة لا تعرف معنى بعض الشهادات التي يحملها الطلاب ، ولا حتى طريقة توظيفها والإفادة منها!

حدثني احد الأصدقاء في إحدى المرات عن مهندس بدرجة مدير عام في وزارة النفط ،لم يكن يعرف معنى تخصصي ولا يملك فكرة عن كيفية الإفادة من شهادتي ، وقال لي " وين أعيّنك "؟. الخريج كان يحمل شهادة الهندسة اختصاص " الميكاترونكس " ، وهو اختصاص حديث ويعالج الأجهزة الميكانيكية بطرق الكترونية . والأمر ينسحب على تخصصات الليزر والبيئة وخريجي العلوم السياسية وأقسام من الآداب ، حيث يختفي خريجوها من على خارطة "التوظيف".

بين العمل والجامعة

أرقام وبيانات وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية حول البطالة ، التي تتضارب بين المليون أو أكثر أو اقل ، بنسبة حددت بنصف السكان أو ثلثه ، المهم إنها أرقام "تخيف" الشباب ، وتزيد فكرة التخلي عن الدراسة والاتجاه إلى العمل ، وفي أحسن الأحوال يفكر أكثر المتفائلين باستقطاع بعض الوقت من الدراسة وتحويله إلى مسطر العمال!.

حسن الطالب في كلية العلوم في جامعة بغداد ، كان كثير التغيب عن الدوام ، والزملاء دائمو السؤال عنه وعن سبب عدم انتظامه بالكلية . لم يكن الشاب يفارق قميصه الأزرق وبنطاله الرصاصي الذي اعتاد الطلبة على مشاهدته بهذا الزي بشكل يومي ، ويأتي للمحاضرات ويغادر بسرعة وهو يحمل "كيساً" فيه بعض الملابس .

السر في اختفائه لم يكن إلا أن جرس العمل قد رن ، حيث يقسم وقته بين الدراسة والعمل في البناء مع احد "الأسطوات" القريبين من المنطقة الذي عرض عليه العمل معه نظرا لظروفه الصعبة .

حسن يشير إلى أن وضعه المادي والتزامه تجاه والدته وإخوانه اليتامى جعله بمثابة الأب ، وهو بذلك يضحي بجزء من دراسته ، وبرفقة الأصدقاء وبحياة حرم منها تمتع بها أقرانه.

أمثال حسن كثيرون في الجامعات العراقية ، والأمر لا يقع حكرا على الذكور ، بل الإناث أيضا قد جبر البعض منهن على اللجوء إلى العمل .

رواتب سنويّة للطلاب

مقترح إعطاء منحة للطلبة الجامعيين المزمع تشريعه من قبل مجلس النواب أعطى أملاً في إكمال البعض لدراستهم ، بعد ان غادر عدد من الطلاب مقاعد الدراسة ، واضطر عدد من اولياء الامور للتضحية بأحد أبنائهم مقابل استمرار الآخر ، نظرا لعدم قدرتهم على مجاراة متطلبات الجامعة لشخصين.

وكان قد أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر اقتراح مشروع قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية المدقق من قبل مجلس شورى الدولة وإحالته إلى مجلس النواب استناداً الى أحكام المادتين (٦١/البند أولاً و٨٠/البند ثانياً) من الدستور مع الأخذ بنظر الاعتبار توصية اللجنة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، باختصار تطبيقه على أبناء العوائل الفقيرة وذات الدخل المحدود على أن تحدد تعليمات يضعها وزير المالية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأشار الدباغ في بيان صحفي صادر عن مكتب رئيس الوزراء الى أن الموافقة على اقتراح مشروع قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية تأتي لمساعدة الطلبة الدارسين في الجامعات والمعاهد والتخفيف عن كاهل الطلبة من خلال توفير الدعم المالي خاصة لأولئك الطلبة من العوائل ذات الدخل المحدود حيث سيدعم مشروع القانون شريحة عريضة من المجتمع تشكل جزءاً مهماً من مكونات الشعب العراقي وسيقدم فرصاً لتطوير البلد من خلال تشجيع الدراسة الأكاديمية في الجامعات والمعاهد ووضع الحوافز للطلبة وحثهم على مواصلة الدراسة وتشجيعهم على رفع المستوى العلمي ومواكبة التطور الأكاديمي.

وأوضح الدباغ: أن مشروع القانون سبق وأن عرض في جلسة سابقة لمجلس الوزراء، وأكد رئيس مجلس الوزراء تشكيل لجنة تتولى دراسة المشمولين من طلبة الجامعات والمعاهد بمشروع قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية ،واقترح مجلس النواب مشروع قانون بهذا الخصوص حيث نص مشروع القانون على صرف منح مالية غير مستردة كالآتي :

١. منحة مالية شهرية قدرها (١٠٠) ألف دينار لطلبة الدراسات الأولية في الجامعات والمعاهد الفنية.

٢. منحة مالية شهرية قدرها (١٥٠) ألف دينار لطلبة الدراسات العليا (الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي).

وأضاف الدباغ أن هذه المنح تصرف لمدة (٩) أشهر ابتداءً من ١٠/١ من كل عام دراسي وحتى ٦/٣٠ منه ويتم وقف صرف مبلغ المنحة في حالات تأجيل الدراسة والرسوب وبلوغ نسبة الغيابات أكثر من ١٠٪ سنوياً، وكذلك الفصل من الدراسة ولا تصرف المنحة للموظف وللطالب الممنوح مخصصات وفقاً للقانون ويصرف مبلغ المنحة للطالب المشمول شخصياً ولا تقبل الإنابة عنه بوكالة وكذلك يصرف مبلغ المنحة لطلبة الدراسات الصباحية في الجامعات الحكومية حصراً.

وكانت قد كشفت عضو في مجلس النواب عن التحالف الوطني ، عن عزم المجلس إقرار قانون منح طلبة الكليات والمعاهد العراقية الحكومية مبلغا شهريا قدره ١٠٠ الف دينار عراقي.

وقالت كميلة الموسوي في تصريحات صحفية سابقة إن "هناك إجماعا داخل مجلس النواب على إنصاف هذه الشريحة الواسعة من المجتمع والتي تواجه صعوبات مادية كبيرة وهي تمارس دورها في التحصيل العلمي وبناء قابليات قادرة على النهوض بالبلاد والمضي به إلى مصاف الدول المتقدمة" .

وأضافت أن "مجلس النواب سيناقش موضوع المنحة الشهرية للطلبة في وقت قريب" مبينة ان "القانون حصل على تصديق في الميزانية".

وأشارت إلى ان "اقتراح مشروع قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية تأتي لمساعدة الطلبة الدارسين في الجامعات والمعاهد للتخفيف عن كاهلهم وحثهم على مواصلة الدراسة وتشجيعهم على رفع المستوى العلمي ومواكبة التطور الأكاديمي".

وذكرت وزارة المالية أن تخصيص رواتب لطلبة الدراسات الجامعية الأولية وطلاب دراسة الماجستير، موضوع قديم وقد تم طرحه منذ أكثر من سنة بل حتى قبل الانتخابات الأخيرة، وخضع الى دراسة مستفيضة من خلال تشكيل لجنة مؤلفة من أعضاء عدة من أساتذة وإداريين في كل من وزارتي التعليم والمالية، ووفق آلية وضوابط منها إسقاط الراتب عن الطالب الذي يرسب في مرحلته، وهي مساعدة للطلبة على اجتياز الدراسة بشكل مقبول مع علمنا الأكيد أن العائلة العراقية مرهقة بأعباء كثيرة خاصة في ظل الزيادة المطردة لكل الأسعار.

أموال لا ترهق الميزانية

يشير بعض الطلبة إلى أن هذا المبلغ قليل ولا يسد حاجتهم الفعلية لإكمال الدراسة ، حيث تفكر وزارة التعليم العالي وحسب قول مسؤول فيها بأنها تأمل الحصول عليه ومن ثم دراسة زيادته.

أما عن كون المبلغ يرهق الميزانية فالمبلغ لا يتجاوز الـ٣٠٠ مليون دولار، وان وزارة التعليم العالي لديها مبلغ احتياطي قدره ٥ مليارات دولا ر لهذا العام مودع لدى البنك المركزي وهو مخصص للأمور الطارئة.متمنيا أن يصادق في النهاية مجلس النواب على مسودة هذا المشروع، لأنه يخدم الطلبة كما يخدم المسيرة التعليمية الجامعية.

يشار إلى ان قانون منح طلبة الجامعات رواتب شهرية أجّل في الدورة النيابية السابقة لأسباب غير واضحة على الرغم من تشجيع جميع الكتل السياسية الرئيسة على إقراره .

ويؤكد طلبة الجامعات الذين بدأوا عامهم الدراسي قبل أيام :ان مجلس النواب مطالب بإقرار قانون منح الرواتب الشهرية لطلبة الجامعات والمعاهد العراقية الذي صادق عليه مجلس رئاسة الوزراء في وقت سابق. مشددين على أن المشروع سيدعم التعليم في البلاد بشكل كبير ويعيد تصدره لائحة الدول المتقدمة علمياً في المنطقة. إلا أن الانقلاب حدث حينما أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قبل أيام انه تم تأجيل مشروع رواتب الطلبة لأسباب إدارية روتينية في أروقة مجلس النواب ". وقال المتحدث باسم وزارة التعليم العالي قاسم محمد جبار إن" مشروع رواتب الطلبة في الجامعات والمعاهد أُجّل لأسباب إدارية، وهو الآن بصدد مناقشته في البرلمان ". وأضاف أن" الوزارة شكلت لجانا ووضعت آليات لمشروع رواتب الطلبة وخصصت (٥٠) مليار دينار،وان توزيعها يكون حسب نسب الجامعات ولكن المشروع توقف وسيناقش في البرلمان في وقت لاحق. وأشار إلى أن" وزير التعليم العالي علي الأديب طلب من مجلس النواب إقرار قانون منح رواتب الطلبة الشهرية".

"التعليم العالي" استعجلت!

الأمر الذي ينفيه عضو اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب عبد الحسين العبطان ، مؤكدا أن "الوزارة استعجلت في الحديث عن توقفه ".

العبطان أوضح أن المنحة قد وافق عليها بشكل مبدئي ورصدت الأموال لها على حساب ميزانية ٢٠١١ ، وهي منح مستمرة ، ويستثنى منها القادرون على تحمل النفقات الجامعية ، وحصرها بالمتعففين . مشددا على أن إقرار القانون وتشريعه يحتاج الى فترة طويلة ، مروراً بالخطوات القانونية والإدارية قبل إخراجه للتصديق . فالقانون كان مقترحا من النائب عن كتلة المواطن عزيز كاظم علوان، الذي جمع تواقيع عدد من النواب لغرض رفعه إلى هيئة الرئاسة في مجلس النواب ، ومن ثم إحالته الى اللجنة المتخصصة لوضع الصيغة القانونية ، ثم يدرج على جدول الأعمال ، وبعد ذلك تتم قراءته قراءة أولى وثانية ومن ثم يتم التصديق عليه .

الجدير بالذكر، ان القانون قد تمت قراءته قراءة أولى ، ويتوقع بينما لا يثق الشارع العراقي ولاسيما الفئة المقصودة من القانون المزمع تشريعه ، بكلام النائب ، حيث يقول حيدر عارف طالب في كلية الهندسة المرحلة الثانية : سمعنا الكثير من الأحاديث حول مساعدة الطلاب ، وعن رغبات المسؤولين في منحنا مبالغ مالية لمساعدتنا على تحمل النفقات المتزايدة ولكن لا شيء يحصل .

من جهة أخرى، يكون أكثر المتضررين بعرقلة إقرار قانون المنح هم طلبة الدراسات العليا ، لاسيما في الأقسام العلمية البحتة ، التي تحتاج إلى نفقات عالية لتغطية التجارب والمشاريع الخاصة برسائل واطاريح الدكتوراه والماجستير ؟

يشير ولاء الحيدري طالب الماجستير ،إلى انه انتظر طويلا حتى يستطيع أن يحقق حلمه في إكمال الدراسة ، لكنه اصطدم بجدار المصاريف .

الأموال التي ينفقها الحيدري على بحثه في كلية العلوم قسم "بايولوجي" تتعدي الخمسة ملايين دينار ، وهو ما لا يستطيع توفيره ، ما يضطره إلى الاستدانة من الأصدقاء .

الطالب يتحمل مساوئ وقدم المختبرات وقلة المصادر العلمية في الجامعات ، ما يدفعه الى الاعتماد على مختبرات ومصادر خارجية تحتاج إلى أموال كبيرة ،خصوصا وان بحثه الخاص يعتمد النجاح والفشل في التجربة العلمية ، لذلك يحتاج إلى إعادة الاختبارات بدل المرة الأولى عشرين غيرها !

بالمقابل، تعترف وزارة التعليم العالي بأنها كانت تعول كثيرا على مشروع رواتب الطلاب ، لأنه الدعم المادي الأكثر فعالية لإدامة قدرة الطالبة على الاستمرار في الدراسة ، لكنه ضل طريقه إلى البرلمان أو هكذا يبدو!

علي الاديب وزير التعليم العالي

النائبة كميلة الموسوي

النائب عزيز كاظم علوان

النائب عبدالحسين عبطان

التعليم العالي: الرواتب توقفت والسبب مجلس النواب

البرلمان: إجراءات قانونية أخّرته ولم يتعثر

الدراسات العليا: إكمال البحوث يحتاج إلى الملايين

مشاريع تعليمية قيد الدراسة

طلاب يلجأون إلى تقسيم الوقت